Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

03 Août 2011
03 غشت 2011

Aujourd'hui Le Maroc
www

Sort de Houcine El Manouzi

Le CNDH dément les propos rapportés par Assabah

Le CNDH a démenti les propos attribués à son président sur le sort de Houcine El Manouzi.

MAP

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) *«a démenti catégoriquement»*, lundi, les propos attribués à son président, Driss El Yazami, sur le sort de Houcine El Manouzi, lors d'une rencontre organisée dernièrement à la Fondation Driss Benzekri pour les droits humains et la démocratie, affirmant que M. El Yazami n'y avait même pas assisté. Un communiqué du CNDH souligne que les déclarations attribuées à M. El Yazami sur le sort de Houcine El Manouzi, rapportées, lundi 1er août 2011, par le quotidien Assabah, sont «totalement infondées». Le CNDH indique également que le communiqué publié, le 21 juillet dernier, par la famille El Manouzi auquel s'est référé l'article du journal Assabah *«ne mentionne à aucun moment que le président du CNDH avait assisté à la rencontre, évoqué la question ou fourni des informations sur l'enlèvement d'El Manouzi, contrairement à ce qui a été rapporté par le quotidien»*. Le communiqué note, dans ce sens, que la rencontre, qui s'est déroulée au siège de la Fondation Driss Benzekri pour les droits humains et la démocratie, citée par l'article et à laquelle n'avait pas participé M. El Yazami, a eu lieu en marge d'une réunion du CNDH avec un groupe de la Commission nationale d'établissement des faits sur les dépassements et abus commis au cours des derniers événements durant la période allant du 17 décembre 2010 jusqu'à aujourd'hui en Tunisie. Quant à la rencontre du 18 et 19 juillet dernier, organisée au siège du CNDH à Rabat en partenariat avec le bureau régional pour l'Afrique du Nord relevant du Fonds des Nations Unies pour la femme, le communiqué précise qu'elle a été consacrée à la présentation de l'expérience de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) marocaine et des mécanismes de son action. Selon la même source, le président du CNDH, qui a assisté aux séances d'ouverture et de clôture de cette rencontre, n'a participé à aucune autre rencontre. ■

Revue de Presse du Co

AL BAYANE

Sort de Houcine El Manouzi

Le CNDH «dément catégoriquement» les propos attribués à El Yazami

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) "a démenti catégoriquement", lundi, les propos attribués à son président, Driss El Yazami, sur le sort de Houcine El Manouzi, lors d'une rencontre organisée dernièrement à la Fondation Driss Benzekri pour les droits humains et la démocratie, affirmant que M. El Yazami n'y avait même pas assisté. Un communiqué du CNDH souligne que les déclarations attribuées à M. El Yazami sur le sort de Houcine El Manouzi, rapportées lundi 1er août 2011 par le quotidien «Assabah», sont "totalement infondées". Le CNDH indique également que le communiqué publié, le 21 juillet dernier, par la famille El Manouzi auquel s'est référé l'article du journal +Assabah+ "ne mentionne à aucun moment que le président du CNDH avait assisté à la rencontre, évoqué la question ou fourni des informations sur l'enlèvement d'El Manouzi, contrairement à ce qui a été rapporté par le quotidien.

Le communiqué note, dans ce sens, que la rencontre, qui s'est déroulée au siège de la Fondation Driss Benzekri pour les droits humains et la démocratie, citée par l'article et à laquelle n'avait pas participé M. El Yazami, a eu lieu en marge d'une réunion du CNDH avec un groupe de la Commission nationale d'établissement des faits sur les dépassements et abus commis au cours des derniers événements durant la période allant du 17 décembre 2010 jusqu'à aujourd'hui en Tunisie. Quant aux rencontres du 18 et 19 juillet dernier, organisées au siège du CNDH à Rabat en partenariat avec le bureau régional pour l'Afrique du Nord relevant du Fonds des Nations unies pour la femme, le communiqué précise qu'elles ont été consacrées à la présentation de l'expérience de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) marocaine et des mécanismes de son action.

بيان اليوم

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينفي «نفيا قاطعا» ما نسب لرئيسه

من تصريحات حول ملف الحسين المنوزي

نفى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الإثنين الماضي «نفيا قاطعا»، ما نسب لرئيسه إدريس اليزمي من تصريحات حول ملف الحسين المنوزي، في لقاء نظم مؤخرا بمؤسسة ادريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية»، وذلك لكون اليزمي لم يحضر أصلا هذا اللقاء».

وأوضح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في بلاغ له، «أن مقالا نشر بيومية «الصباح» نسب تصريحات لليزمي لا وجود لها بخصوص مصير الحسين المنوزي».

وأشار المجلس إلى أن البلاغ الصادر عن عائلة المنوزي في 21 يوليوز الماضي، الذي استند عليه المقال، «لا يشير إلى كون رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان حضر اللقاء أو أثار الموضوع أو أعطى أي معلومات عن اختطاف المنوزي كما جاء في المقال».

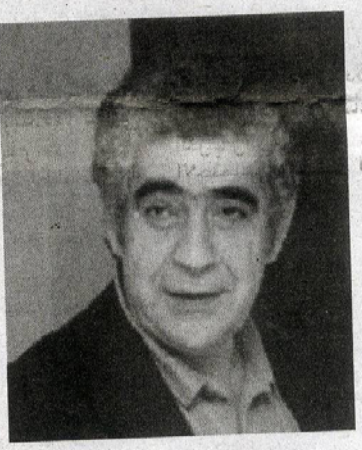

اليزمي

وفي نفس السياق، ذكر البلاغ أن اللقاء المنعقد «بمؤسسة ادريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية» المشار إليه في المقال، والذي لم يحضره اليزمي، جاء على هامش استضافة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لفريق من «اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 دجنبر 2010 إلى حين زوال موجبها» بتونس.

وأضاف أن هذا اللقاء الذي نظم يومي 18 و19 يوليوز الماضي بشراكة مع المكتب الجهوي لشمال إفريقيا التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بمقر المجلس بالرباط، خصص لعرض مقومات تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية وآليات عملها. وحسب المصدر ذاته، فقد حضر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الجلستين الافتتاحية والختامية للقاء التبادلي بمقر المجلس، دون أن يشارك بتاتا في أي لقاء آخر، واللتان تحدث خلالهما عن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية التي جسدها مسار عمل هيئة الإنصاف والمصالحة.

Revue de Presse du Cabinet

المساء
ALMASSAE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينفي ما نسب لرئيسه من تصريحات حول ملف الحسين

نفى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الإثنين "نفيا قاطعا"، ما نسب لرئيسه إدريس اليزمي من تصريحات حول ملف الحسين المنوزي، في لقاء نظم مؤخرا بمؤسسة ادريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية، "وذلك لكون اليزمي لم يحضر أصلا هذا اللقاء".

وأوضح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في بلاغ له، "أن مقالا نشر بيومية "الصباح" في عددها الصادر فاتح غشت 2011، نسب تصريحات للسيد اليزمي لا وجود لها بخصوص مصير الحسين المنوزي".

وأشار المجلس إلى أن البلاغ الصادر عن عائلة المنوزي في 21 يوليوز الماضي، الذي استند عليه المقال، "لا يشير إلى كون رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان حضر اللقاء أو أثار الموضوع أو أعطى أي معلومات عن اختطاف

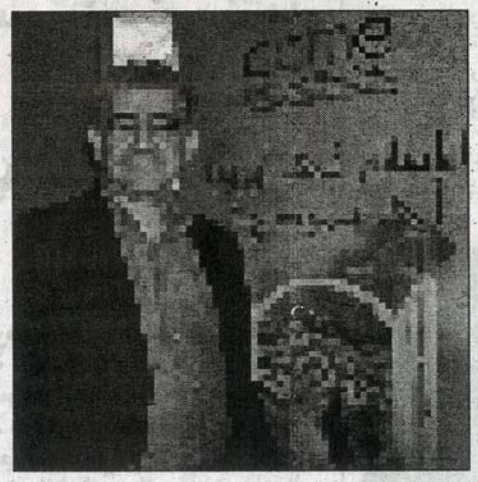

المنوزي كما جاء في المقال".

وفي نفس السياق، ذكر البلاغ أن اللقاء المنعقد "بمؤسسة ادريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية"، المشار إليه في المقال، والذي لم يحضره اليزمي، جاء على هامش استضافة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لفريق من "اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 دجنبر 2010 إلى حين زوال موجبها" بتونس.

وأضاف أن هذا اللقاء الذي نظم يومي 18 و19 يوليوز الماضي، بشراكة مع المكتب الجهوي لشمال إفريقيا التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بمقر المجلس بالرباط، خصص لعرض مقومات تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية وآليات عملها.

وحسب المصدر ذاته، فقد حضر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الجلستين الافتتاحية والختامية للقاء التبادلي بمقر المجلس، دون أن يشارك بتاتا في أي لقاء آخر، واللتان تحدث خلالهما عن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية التي جسدها مسار عمل هيئة الإنصاف والمصالحة.

Revue de Presse du

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينفي «نفيا قاطعا» ما نسب لرئيسه من تصريحات حول ملف الحسين المنوزي

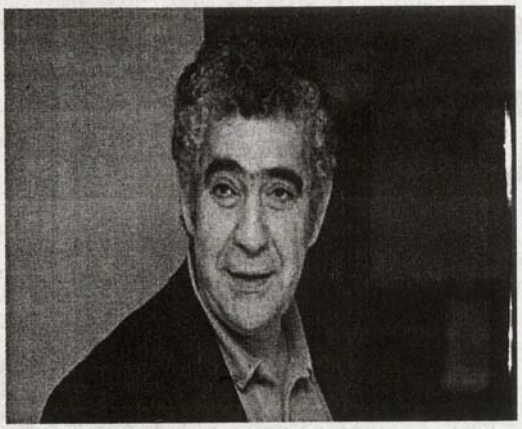

نفى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس « نفيا قاطعا»، ما نسب لرئيسه إدريس اليزمي من تصريحات حول ملف الحسين المنوزي، في لقاء نظم مؤخرا بمؤسسة ادريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية،» وذلك لكون اليزمي لم يحضر أصلا هذا اللقاء «.

وأوضح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في بلاغ له، « أن مقالا نشر بيومية «الصباح» في عددها الصادر اليوم فاتح غشت 2011، نسب تصريحات للسيد اليزمي لا وجود لها بخصوص مصير الحسين المنوزي».

وأشار المجلس إلى أن البلاغ الصادر عن عائلة المنوزي في 21 يوليوز الماضي، الذي استند عليه المقال، « لا يشير إلى كون رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان حضر اللقاء أو أثار الموضوع أو أعطى أي معلومات عن اختطاف المنوزي كما جاء في المقال».

وفي نفس السياق، ذكر البلاغ أن اللقاء المنعقد «بمؤسسة ادريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية»، المشار إليه في المقال، والذي لم يحضره اليزمي، جاء على هامش استضافة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لفريق من «اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 دجنبر 20 0 إلى حين زوال موجبها» بتونس.

وأضاف أن هذا اللقاء الذي نظم يومي 18 و19 يوليوز الماضي بشراكة مع المكتب الجهوي لشمال إفريقيا التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بمقر المجلس بالرباط، خصص لعرض مقومات تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية وآليات عملها.

وحسب المصدر ذاته، فقد حضر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الجلستين الافتتاحية والختامية للقاء التبادلي بمقر المجلس، دون أن يشارك بتاتا في أي لقاء آخر، واللتان تحدث خلالهما عن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية التي جسدها مسار عمل هيئة الإنصاف والمصالحة.

Revue de Presse du Co

LE TEMPS
MAROC & MONDE
Du 30 07 au 02 09 11

Revue de Pr
omme

أندلس
جريدة مغاربة العالم

مجلس الحكومة يصادق على مشروع قانون يهم الملاحظة الانتخابية

صادق مجلس الحكومة، المنعقد اليوم الثلاثاء، على مشروع قانوني يقضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات. وهو المشروع الذي يندرج في إطار تفعيل مقتضيات الفقرة الرابعة من الفصل 11 من دستور للملكة، والتي تحيل على نص قانوني لتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة، والمحايدة للانتخابات، طبقا للمعايير المتعارف عليها دوليا.

وأوكل هذا المشروع ممارسة مهام الملاحظة الانتخابية، للمؤسسات الوطنية المؤهلة بحكم القانون للقيام بذلك، ولجمعيات المجتمع المدني، وللمنظمات غير الحكومية الأجنبية. وسن مشروع القانون مبدأ اعتماد الملاحظين الانتخابيين من طرف لجنة خاصة تحدث لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يعهد إليها بتلقي طلبات الاعتماد ودراستها والبت فيها. وبهدف تمكين الملاحظ الانتخابي من ممارسة مهامه في أحسن الظروف، خول له المشروع حقوقا ترتبط أساسا بالحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بسير العمليات الانتخابية، وولوج مكاتب التصويت ومكاتب التصويت المركزية ولجان الإحصاء، والقيام بمهام الملاحظة والتتبع لعملية التصويت في جميع مراحلها، كما رتب مشروع القانون على الملاحظ الانتخابي التزامات تتعلق، على الخصوص، بواجب احترام سيادة الدولة ومؤسساتها وقوانينها، مع الالتزام بالموضوعية والحياد والتجرد وعدم الانحياز في تتبع سير العمليات الانتخابية وتقييم نتائجها، وعدم إصدار أي تعليق قبل انتهاء العمليات الانتخابية وإعلان نتائجها النهائية.

كما تدارس مجلس الحكومة ثلاثة مشاريع مراسيم، قدم وزير العدل اثنين منها، يتعلق الأول بالنظام الأساسي الخاص بهيئة كتابة الضبط، حيث أصبح ملحا، وضع إطار قانوني لهذا الجهاز، يميز موظفيه عن باقي الموظفين بخصوصيته المستمدة أساسا من طبيعة عمل المحاكم المرتكزة على مبدأ استقلال القضاء.

كما أن إعادة النظر في هيكلة جهاز كتابة الضبط، أصبح من الضروريات المرتبطة بالإصلاح القضائي لانعكاس عمله على الإنتاج القضائي بصفة ايجابية ومميزة، وتمكينه من الدينامكية اللازمة لاتخاذ المبادرة لحل المشاكل الآنية التي تعترض عمله في مختلف الميادين، وإعطائه المكانة اللائقة به، وذلك بجعله يقوم بالإجراءات المسطرية المخولة له قانونا، وبصورة تؤدي إلى المساهمة في الاصلاحين الإداري والقضائي، وكذا تسهيل عملية التدبير الإداري للموظفين المنتمين للقطاع، من خلال التقليص من تصنيف الأطر وإدماجهم في مجموعات متجانسة ومتكاملة، والغاية من هذا التصنيف، تقليص عدد أطر كتابة الضبط، وجعلها خاضعة لقانون موحد يراعي خصوصية العمل الذي يقوم به الموظف داخل هيئة كتابة الضبط.

ويهم مشروع المرسوم الثاني الإعانات الممنوحة لفائدة موظفي وزارة العدل، حيث سيصبح من الضروري، بعد المصادقة على مشروع النظام الأساسي لهيئة كتابة الضبط، تعديل المرسوم (رقم 500-10-2 الصادر في 23 من محرم 1432 الموافق ل 29 دجنبر 2010)، المتعلق بالإعانات الممنوحة لفائدة موظفي وزارة العدل، والتي أصبحت تعويضات نظامية ضمن مشروع النظام الأساسي الخاص بهيئة كتابة الضبط.

كما يهدف هذا المشروع إلى الملاءمة مع باقي المشاريع المتعلقة بهيئة كتابة الضبط، وكذا الإبقاء على الحوافز المتعلقة بعملية التنفيذ الزجري بمحاكم المملكة، والتغلب على ظاهرة التراخي والتقصير التي يمكن تسجيلها بالعديد من المحاكم في هذا المجال، وبالتالي، الحيلولة دون ضياع أموال طائلة كانت ستستفيد منها خزينة الدولة ووزارة العدل على السواء.

ويرمي إلى وضع إطار واضح لكيفية تعميم الإعانات على مختلف موظفي هيئة كتابة الضبط، وتمتيع هذه الفئة من موظفي الدولة بتعويضات، أسوة بغيرهم من الموظفين المكلفين بنفس الأعباء لدى باقي الوزارات الأخرى.

في ذات السياق، قدم الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة، مشروع المرسوم الثالث الذي يقضي بتغيير المرسوم (645-80-2 الصادر في 28 من صفر 1401 الموافق لـ 5 يناير 1981) المتعلق بإحداث منصب سام لمكلف بالدراسات في مختلف الوزارات. ويرمي هذا المشروع إلى تجسيد التدابير التي تم إقرارها في إطار الحوار الاجتماعي، وذلك بزيادة مبلغ ستمائة (600) درهم صافية في الشهر، في الأجرة الشهرية الممنوحة للمكلفين بالدراسات، ابتداء من فاتح ماي 2011

أندلس برس

Réseau Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

الناصري: 'الانحرافات' التي وقعت بآسفي خارجة عن التعبير الديمقراطي

قال وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة خالد الناصري،اليوم الثلاثاء،إن الانحرافات التي شهدتها أمس مدينة آسفي " على مستوى من الخطورة وخارجة جملة وتفصيلا عن نطاق التعبير الديمقراطي". متسائلا في لقاء مع الصحافة عقب مجلس للحكومة،عما إذا كان "إضرام متظاهرين،حاملين للافتة كتب عليها لا للحوار،النار في مقر للشرطة وفي مقر لسلطات الإدارة الترابية والمس بمصالح المواطنين،يدخل في إطار البرنامج النضالي الديمقراطي والحراك الديمقراطي."
وأضاف أن "هناك جهات تحاول الركوب عن وعي على هذه المطالب التي يتسع المجال الديمقراطي المغربي لمختلف تعابيرها،وذلك من أجل مقاصد وأهداف لا علاقة لها بالديمقراطية أو الإصلاح وبمصالح المواطنين". مشددا على ضرورة التقيد بضوابط دولة القانون التي تحدد مجال الحريات والواجبات،مبرزا بأن الحكومة في "حاجة لأن تكون مسندة من طرف الرأي العام من أجل تطبيق القانون خدمة للمواطن."
وقال في هذا الصدد إن "هناك كثيرا من الأقلام توجه اللوم إلى الحكومة وتقول إن السلطات العمومية أمسكت عن تحمل مسؤوليتها مطالبة هاته الأخيرة بمزيد من الصرامة من أجل تنزيل هيبة الدولة" ،معتبرا أن " هذا كلام قد يكون له نصيب من الصحة لو ارتبط بمنطق متكامل."
وأكد السيد الناصري بأن " هناك حاجة للاتفاق في إطار التوافقات الأساسية التي تميز المجتمع المغربي بالاستمرار في فتح المجال لكل التعبيرات الديمقراطية وضرورة التزام الجميع باحترام ضوابط القانون خاصة بعد المصادقة على الدستور الجديد."
أندلس برس + ماب

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme